دلو صباحي

almesfer@hotmail.com
عبدالله المسفر العدواني

المعنى في بطن الشاعر!

هل ما كنا نخشاه وما كنا نتوقعه سيتحقق؟ هل ستصبح الكويت مرتعا لأصحاب النفوذ والواسطات لكي يستولوا على المال العام دون حسيب أو رقيب؟ هل سيؤدي نواب الصوت الواحد المطلوب منهم ويغضون الطرف عن المناقصات المضروبة والعطاءات المشبوهة من أجل إيداعات ومعاملات؟ أظن أنها أسئلة مشروعة لا تعرض مواطنا فقيرا مثلي للمساءلة أو الاعتقال، حيث إنني ألتزم بيتي ولا أتفوه إلا بمجرد أسئلة، أسئلة لا أكثر، أعتقد أن معانيها ستظل في بطن الشاعر كمعاني كلمات أشعاره.

الحكومة المبجلة أعلنت مؤخرا أنها ستقوم بمشروع لترميم وصيانة المستشفى الأميري، وهو بالطبع مشروع جميل لا يعترض عليه أي مواطن بل إننا نطالب منذ سنوات بإنشاء مستشفيات جديدة وهذا أمر محمود يدل على جدية الحكومة في الإصلاح والتطوير وتنفيذ المشروعات، إلى هنا الخبر جميل جدا، لكن لنأتي بما وراء الخبر وهو أن مشروع ترميم وصيانة المستشفى الأميري سيتكلف 98 مليون دينار، 98 مليون دينار لمجرد ترميم وصيانة، فكم سيتكلف المستشفى إذا ما تم هدمه وبناؤه من جديد؟ هل هؤلاء يخاطبون شعبا مغيبا؟ هل يعتقدون أنهم يستطيعون تمرير الأرقام دون أي فحص لها أو تعليق عليها؟ هل وصل التعدي على المال العام الى أن تمرر مشاريع مشبوهة كهذه دون مراجعة؟ إن بناء مستشفى جديد لن يتكلف هذا المبلغ الضخم الذي يتعدى 300 مليون دولار، أي نحو ثلث مليار دولار، كل هذا لترميم وصيانة، فماذا لو أنهم قرروا شراء أحدث الأجهزة والمعدات النادرة والباهظة الثمن، هل سيكون ذلك مقابل ثروة الكويت كلها.

ترى ماذا سيفعل مجلس الصوت الواحد وهو يشاهد المال العام ينتهك؟! وبماذا سيبرر للشعب تمرير هذا المشروع، والأهم أي شركات ستحصل على مناقصات الترميم والبناء ومن هم أصحابها؟ أعتقد أنكم تعرفون الإجابة حتى قبل أن تتم الترسية على الشركات.

الحرف 29

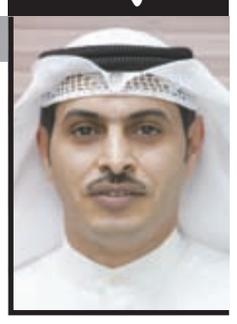

Waha2waha@hotmail.com
ذعار الرشيدي

تلفزيون الحكومة.. وأتباعها

بحسب علمي لأول مرة يغطي تلفزيون الكويت أخبار المسيرات بين المناطق، ففي نشرة أخبار بعد منتصف ليل الاثنين الماضي التي بثت على القناة الأولى قدمت فقرة عن أحداث مسيرة الصباحية التي حصلت مساء الاثنين، وحقيقة لا تهمني الطريقة التي عرض فيها الخبر ولا الصياغة التي كتب بموجبها، فقد ركز الخبر على الجمل التالية في النقل «شغب وتكسير» و«استخدام الألعاب النارية» و«إصابة رجل أمن» و«ترويع الآمنين» و«إغلاق الطرقات».

كما أظهرت لقطات الڤيديو شخصا يحمل «نباطة»، وللأمانة كان ينقص الخبر وفق القاعدة الإعلامية أن يورد سبب خروج الشباب وهو ما لم يفعله كاتب الخبر أو بالأصح هو ما لم تسمح به وزارة الإعلام، لذا كنت أفضل ألا يبث الخبر أصلا، ما دام سيبث بشكل موجه غير منصف بل وغير حيادي خبريا، وأنا شخصيا وكما سبق وأن ذكرت ضد المسيرات بين المناطق، ولكنني على الجانب الآخر ضد أن يتحول تلفزيون الكويت، والذي هو تلفزيوننا «كلبونا» إلى تلفزيون فئة أو تلفزيون حكومة، وإذا كانت الحكومة تريد أن تحوله إلى تلفزيون خاص بها وبآرائها وتوجهاتها فعليها أن تقوم بتغيير اسمه من «تلفزيون الكويت» إلى «تلفزيون حكومة الكويت» أو أن تقوم الحكومة بالإيعاز لمن يلزم من «نوابها» بالتقدم بقانون إنشاء قناة حكومية خاصة على أن يكون اسمها مثلا «قناة الحكومة والنواب التابعين لها».

الحيادية في الطرح هي القاعدة التي يجب أن يسير عليها «تلفزيون الكويت»، فإما أن يكون حياديا أو لايتورط أصلا في النقل، وهذه الحيادية تأتي فرضا على الحكومة، فميزانية هذا التلفزيون وقنواته تأتي من مالنا العام، لذا منطقيا هو لنا جميعا وليس للحكومة وحتما ليس منبرا لعرض وجهة نظرها، ولا يجوز لها أبدا وتحت أي ظرف أن تحول أي دقيقة بث فيه إلى «خبر هجومي» ضد مسيرة سلمية حتى وإن كنا نرفضها.

وعودة إلى مشهد «صاحب النباطة» الذي بث مع تقرير مسيرة الصباحية، أحب أن أذكر فقط أن هناك مشهدا أكثر من 12 عسكريا يضربون مواطنا بطريقة وحشية تم القبض عليه في مسيرة سلمية، والسؤال أيهما أبلغ خبريا «نباطة واحدة» أم «12 مطاعة».

ومرة أخرى لا هذا الفعل ولا ذاك يرضينا، لا المسيرات بين المناطق ولا التعامل بقسوة مع تلك المسيرات، فالحل الأمني أبدا لم ولن يكون حلا منطقيا للأزمة السياسية التي تعيشها البلاد، الأزمة السياسية حلها.. سياسي فقط.

محلك سر

Nermin_alhoti@hotmail.com
د.نرمين الحوطي

حصاد الأسبوع

بعيدا عن المؤتمرات والمظاهرات وما يقال هنا وهناك من الأخبار المحلية والدولية استوقفني هذا الأسبوع بعض المواضيع التي بالفعل تصب في إصلاح البنية الاجتماعية للفرد والمجتمع الكويتي، والتي أصبح من الضروري البحث عن حلول جذرية مفعلة لها وفيما يلي نسلط الضوء على أهم ما طرح هذا الأسبوع من قضايا:

● عندما يعين أحد أبناء أم كويتية بمنصب مستشار وتقوم بعض الألسنة بالرفض ومحاولة إشعال الفتنة بين المجتمع مع العلم بأن تلك الألسنة كانت تطالب بالسابق بالتجنيس لأبناء الكويتيات واليوم من أجل زعزعة الوحدة الوطنية يرفضون هذا التعيين مع العلم أنه كان في الماضي يتم تعيين الكثير من المستشارين الوافدين بدون حق ولم يتكلم أحد، واليوم نسلط الضوء على تلك القضية لأنه بالفعل حان الوقت أن تتم التعيينات وفق أولويات وأسس صحيحة، فمن المفترض على جهاز الخدمة المدنية أن يكون التوظيف أولا للكويتيين ثم أبناء الكويتيات ثم الوافدين، هذا هو العدل يا من تنادون بالعدالة الاجتماعية.

● «الكويتية».. نرفع القبعة للأستاذ سامي النصف لما يقوم به من خطى ثابتة لإصلاح شركة كانت في عداد الموتى، واليوم أتى للإنجاز والارتقاء بها من خلال اختيار مجلس الإدارة الذي ضم عقولا تتميز بالخبرة والابتكار، واليوم أتى بالخطوة الأخرى وهي سد الثغرات التي يتم من خلالها إهدار المال ونتمنى منه أن ينظر بعين الاعتبار لجعل جميع كوادر الشركة من الكويتيين.. عساك على القوة.

● وضع الوزير مصطفى الشمالي على رئاسة أكبر جهاز يحتويه الدولة وهو الخدمة المدنية، ونتمنى بالفعل أن ينال هذا الجهاز الاهتمام الكافي من الوزير وإصلاح الكثير من قوانينه وتصحيح كل ما بني على باطل من تعيينات خاطئة واعتماد بعض الشهادات المشكوك بأمرها والرجوع بهذا الجهاز مثلما كان في السابق ليصبح بالفعل جهاز الدولة لكل الكويتيين وليس فقط لمن يحمل معه حرف «الواو».

● الازدحام المروري أصبح بالفعل قضية معضلة للمجتمع ككل وأصبح أزمة ليست وقتية بل تضخمت إلى أن أصبحت يومية، القضية لا تحتاج مؤتمرات ولا ندوات ولا لجان بل تحتاج إلى سرعة في التنفيذ والانتهاء من الطرق الجديدة والقيام باستيراتيجة زمنية لمواعيد العمل مع النظر لبعض النقاط التفتيشية التي توضع في أماكن تساعد على الازدحام ولا نعلم سر وضع تلك النقاط التفتيشية في تلك الأماكن السكنية والطرق السريعة في أوقات العمل.

● كلمة وما تنرد: إلى متى نقرأ الفعل ولا نشاهده؟!

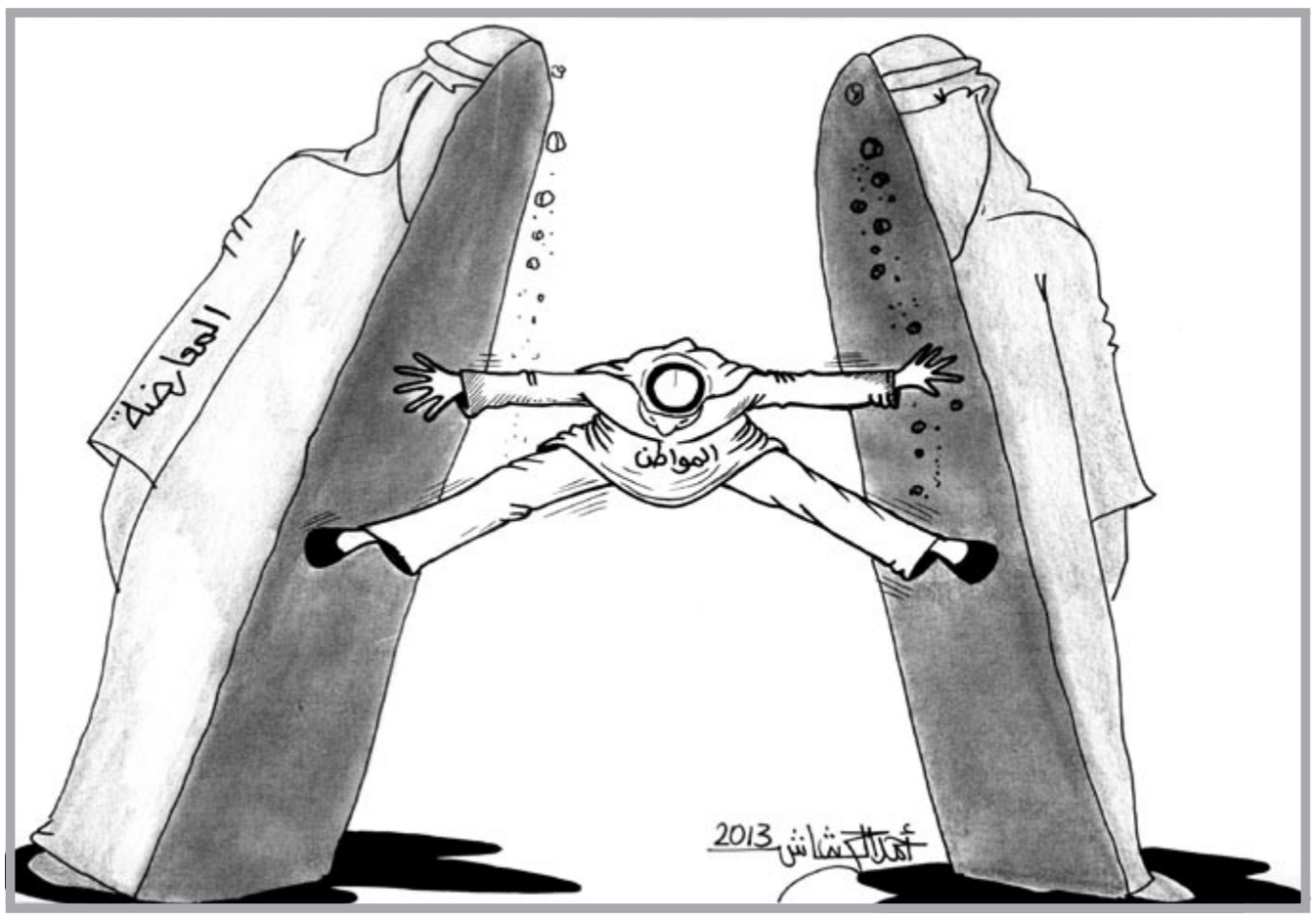

حادث وحديث

botafra@hotmail.com
موسى أبوطفرة المطيري

أسر مشردة!

من أسس الدول التي تريد الاستقرار للمجتمع مراعاة الارتباطات الأسرية في توفير المسكن والذي يوفر بدوره الاستقرار المجتمعي والترابط الأسري ليكون بذلك منطلقا ودافعا الى ارتقاء وتعليم أفراده، وهذا من البديهيات التي تؤسس لها الدول بهدف رفعة وسمو بنيانها الداخلي مدعما بالاستقرار والتعليم وزرع بذرة الرخاء.

وانعكاسا لما آلت اليه الأوضاع هنا في الكويت نشاهد ان الدولة خصصت وزارة للإسكان تتبعها هيئة عامة لذات الغرض، وتعنى بتوفير المساكن للمواطنين ممن يرغبون بالرعاية السكنية التي كفلها لهم الدستور وأطرها بأطر خاصة تقي المواطن ويلات ارتفاع الأسعار.

ولكن في الواقع ما يؤلم ان طوابير الانتظار للراغبين بهذه الرعاية يزداد يوما بعد يوم رغم ان الدولة تملك وفرة في الأراضي مما يؤكد ان الحلول المعنية في هذه القضية ليست جادة ولا تعد مسلكا حكوميا لاستقرار الأسر التي تواجه إما غلاء وارتفاع السكن المؤجر او تواجه الشراء المباشر، وهو الأمر الأشد إيلاما، حيث يواجه أرباب أسر كثيرة جدا ممن توجهوا لهذا الخيار وقاموا بشراء مسكن ثم قاموا ببيعه بسبب التفكك الأسري بل والتشرد أحيانا كونهم حرموا من الرعاية السكنية ويواجهون غلاء الأسعار في العودة الى الشراء وكذلك أوهام اعادتهم للرعاية مرة أخرى، فإن كانت الحكومة جادة وتراعي مصالح النشء والأفراد فعليها ان تضع هذه القضية تحت المجهر وان تبدأ بإعادة حساباتها في البحث عن استقرار الأسر والتي هي عماد المجتمعات وقوامها، فمن غير المعقول ان عددا كبيرا من أرباب الأسر يواجهون مشكلة في الاستقرار الذي ينعكس على المجتمع ولا تتحرك أجهزة الدولة لحلها، ولهذا فإننا ناصحون في تسليط هذا الضوء حتى لا يقع ما لا تحمد عقباه من تفكك أسري سينعكس سلبا على المجتمع.

ريميات

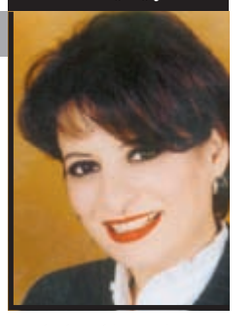

reemw25@hotmail.com
ريم الوقيان

مبروك.. للإمارات والكويت

نبارك لإخواننا الإماراتيين حصولهم على بطولة كأس الخليج.. حيث جاءت النتيجة نظير المنافسة القوية بين المنتخبات المشاركة، فعلا يستاهلون الفوز والمكافآت السخية.

□ □ □

تمنيت لو منتخبنا حقق كأس الخليج، لكن لنتساءل لماذا لم يحققه؟ هل بسبب الإعداد أم بسبب خلافاتنا؟ أم بسبب عدم الاحتراف أم بسبب قلة الموارد المالية التي تجعل ملاعبنا منذ العصر الحجري؟ قبل الجواب والتفكير.. هل النية لدى الإخوة الرياضيين صافية؟

□ □ □

خلافاتنا محلية ببيت واحد كان البعض يمتعض ويشجب ويلوم من ذهب لتدويل قضايا محددة، واليوم من ينتقدون هذا الأمر يريدون تدويل قضايا تهم أجندتهم الخاصة دوليا، أين المنطق؟ وأين المصلحة العامة؟ أسلوب إما أن أنجح أو أخرب.

● نبارك لصاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد، بمناسبة الذكرى السابعة لتولي سموه مقاليد الحكم، حفظ الله سموه، ودامت أفراح الكويت، وبقيت عامرة بقيادته الحكيمة.

رؤى كويتية

baselaljaser@yahoo.com
@baselaljaser
باسل الجاسر

المشرع لا يشرع لمصلحته

سيعرض على مجلس الأمة قريبا مرسوم قانون اللجنة العليا للانتخابات وهو المرسوم الذي تضمن ما يلزم المرشح للانتخابات بان يكون حسن السير والسلوك وحسن السمعة، وهذه المادة عانى منها بعض المرشحين وكادت أن توقف ترشحهم لولا أن القضاء المستعجل منحهم الفرصة لحين البت في القضايا التي رفعها البعض للتظلم من قرارات اللجنة العليا للانتخابات التي قضت بمنع أو وقف ترشحهم وما زالت هذه القضايا منظورة أمام القضاء، إلا أن العديد ممن رفعوا هذه التظلمات نجحوا بالانتخابات والآن هم مشرعون ونواب في مجلس الأمة.

والأخبار الآتية من المجلس تفيد بان هؤلاء النواب يشكلون «لوبي» شديد القوة لرفض مرسوم اللجنة العليا للانتخابات واسقاط القضايا أو بالأحرى الفوز في قضاياهم المنظورة امام القضاء على اعتبار ان القانون أبطل وليس لكونهم حسني السمعة أو السيرة ومع احترامي وحبي الشديد لنواب الأمة في هذا المجلس خصوصا فانني أربا بهم عن ان يقعوا فيما وقع فيه أسلافهم من نواب استمرأوا التشريع لأنفسهم، وكان هذا ضربا خطيرا من ضروب التشريع، يأتي من السلطة المعنية والتي كلفها أهل الكويت بمكافحة الفساد بجميع صوره وأشكاله، فالمشرع لا يجوز ان يشرع لمصلحته كما ان القاضي لا يجوز ان يحكم او ينظر في قضية هو أو أقاربه طرف فيها، هذه قواعد قانونية راسخة ولا يجوز ان يتم التجاوز عليها او تخطيها، من هنا وتأسيسا عليه فإنني أتمنى على السيدات والسادة نواب الشعب تمرير هذا المرسوم كما جاء وبعد صدور الاحكام النهائية في قضايا السادة النواب الذين لديهم إشكال معه، يتم التعامل مع ما يراه البعض بانها مثالب انطوى عليها المرسوم وخصوصا فيما يتعلق بتفسير وتحديد المقصود بحسن السير والسلوك والسمعة الحسنة، هذا رغم وضوحها واهميتها.

فالواقع انه لا يجوز ان يتقدم للانتخابات من سمعته تشوبها شوائب او سيرته وسلوكه يعتريه الشبهات كما ان الجهة الامنية والنزيهة المعنية بتفسيرها هي المحاكم، وهذا ما حدث فعلا فليترك الامر للقضاء لفرز من هو حسن السمعة وحسن السير والسلوك من عدمه، هذا مقتضى الامانة وهو ما انا على ثقة بانه سيحدث خصوصا في ظل وجود كوكبة من النائبات والنواب الافاضل الذين يتمتعون بالقدر الكبير من النزاهة والامانة ما تجعلهم يقفون حائط سد منيع امام من يريد الاستفادة من وجوده بالمجلس للتشريع لنفسه وبما يحقق مصالحه على حساب مقتضيات امانة التشريع والتمثيل.. فهل من مدكر؟

من الديرة

alialrandi@hotmail.com
علي الرندي

التنين الصيني

الشعب الصيني من أذكى شعوب العالم لأنه يعرف من أين تؤكل الكتف ويجيد استغلال الأمور بشكل خرافي ولا يخفى على أحد أن أفراد هذا الشعب العريق القديم والبالغ عددهم الآن ما يزيد عن المليار ونصف المليار نسمة ولا يضيقون ذرعا بأعدادهم المهولة وأرقامهم المجهولة لأن مصانعهم ومنتجاتهم كثيرة وغير معقولة ولكنها فعلا من الناحية التقنية رائعة.

منتجات دول جنوب شرق آسيا وخصوصا الصين تغزو العالم كله بجدارة واقتدار فائقين، وأخص بالذكر غزوها للعالم العربي الذي وصل به الأمر لدرجة أن يستورد من الصين كل شيء من الإبرة إلى الصاروخ.

وعندما نستورد منهم ماكينة الخياطة والغسالات والثلاجات والتلفزيونات والسيارات فقد يكون لنا بعض العذر، لعلمي التام أن هذه الصناعات تعتبر ضربا من ضروب المستحيل في عالمنا العربي، علما بأن هذه الصناعات أصبحت صنعة عاجز في أغلب دول العالم نصف المتحضرة.

ولكن عندما تصل بنا الدرجة من السذاجة بحيث نستورد من الصين العبايات والحجابات والصناعات البلاستيكية والطاقيات والغتر فهذا ما لا يمكن أن يطاق ولا أن يستوعبه عاقل محب لبلاده وخائف على مستقبلها الصناعي والاقتصادي.

لهذه الدرجة بدأ الصينيون يهتمون بالمسلمين كما يحرصون على ألا يكف المسلم عن ذكر الله تعالى فصنعوا له المسابح الجميلة والمصليات الحريرية الناعمة الفخمة التي تصدرها له بالشيء الفلاني اذا لازلنا نحن العرب قططا يموء كل منا في وجه الآخر ويريد أن يهبشه في فمه وانفه وصارت الصين وجاراتها نمورا بفضل ذكائهم، أليس لنا من يقظة تخرجنا من تلك الغيبوبة الرهيبة التي نغط فيها؟